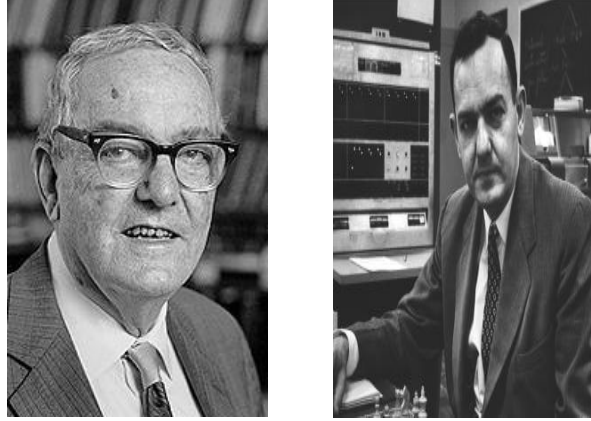


## النظرية القرارية ونظرية إخفاق السوق



هربرت سايمون ( Herbert Simon )

### 1- النظرية القرارية

يعتبر "هربرت سايمون" أن نظرية المنظمات هي نظرية للقرار، فالقرار موجود في كل أطوار الإدارة وفي كل زوايا المنظمة، فهو أهم شيء في إدارة المنظمات، إذا بالنسبة لسايمون نظرية المنظمات لا تتعدى كونها نظرية للقرار، لذا فهو يدرس القرار.

تهتم نظرية القرار بالسلوك الإنساني، فهي تريد أن تفهم كيف يفكر الإنسان حتى يصل إلى اتخاذ القرار.

#### 1-1- منطلقات النظرية القرارية: تنطلق نظرية القرار من نظريتين:

- النظرية الأولى هي النظرية الاقتصادية للاختيار، أي أن الإنسان الاقتصادي يتخذ قراراته على أساس الرشد وتكون اختياراته أو القرارات التي يتخذها رشيدة.

- النظرية الثانية هي النظرية النفسية للسلوك، ترى أن الإنسان يبحث دائما عن تحقيق منفعة، أي أن المنفعة هي الدافع.

من خلال هاتين النظريتين توصل سايمون إلى نظرية جديدة، وهي أن الإنسان يواجه قيودا وضغوطات تمنعه من الرشد الكامل، بالتالي لا يمكن أن تكون قراراته برشد مطلق، وهذه هي فكرة النظرية القرارية.

#### 1-2- مراحل اتخاذ القرار وفق النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية:

كانت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) قد وضعت تسلسلا ومراحلا لعملية اتخاذ القرار تتمثل في:

- تحديد (معرفة) المشكلة.
- حصر الحلول الممكنة أو المتاحة لحل المشكلة.
- تقييم الحلول الممكنة حتى نعرف أي حل أفضل.
- اختيار الحل وتنفيذ الحل.

- رقابة الحل.

هذا النموذج لاتخاذ القرار يقوم على مجموعة من الفرضيات هي أن:

- للإنسان كل المعلومات الممكنة حول المشكلة.
- للإنسان كل المعلومات الممكنة حول الحلول المتوفرة للمشكلة ونقاط قوتها.
- للإنسان كل المعلومات الممكنة حول نتائج الحلول المتوفرة للمشكلة.
- للإنسان القدرة على التعامل مع كل المتغيرات الخاصة بالمشكلة.

### 3-1- نموذج اتخاذ القرار وفق سايمون (نموذج IMC):

يرى سايمون خلافا للنظرية النيوكلاسيكية أنه لا يمكن أن تتوفر هذه المعلومات لدى الفرد في الواقع، وحتى إن توفرت فلا يمكن معالجتها كلها بحكم محدودية الطاقة العقلية للإنسان، بالتالي فإن قراره لا يمكن أن يكون رشيدا رشدا مطلقا، بل يكون ضمن نوع آخر من الرشد، يسميه سايمون بالرشد المقيد، والرشد المقيد لا يوصلنا إلى الحل الأمثل.

إذا فالسؤال المطروح هنا: إذا لم يكن لدينا قرار رشيد يوصلنا إلى الحل الأمثل هل نتوقف عن العمل؟

الإجابة: بالتأكيد لا، يجب أن نعمل ولكن نكتفي بالحل المرضي الذي يناسب وضعنا وما استطعنا الوصول إليه من معلومات وما استطعنا حله من معطيات، فيكون لدينا حل مرضي وليس حل أمثل.

لذا اقترح Simon نموذجا بسيطا وبديلا لاتخاذ القرار في ثلاث مراحل، يسمى هذا النموذج نموذج IMC:

- مرحلة الاستخبار Intelligence: وهي مرحلة البحث عن المعلومات في البيئة عن المشكلة وعن الحلول.
- مرحلة التصميم Modelization: وهي مرحلة تحديد الحلول الممكنة وحصرها.
- مرحلة الاختيار Choise: وهي مرحلة اختيار الحل الأنسب للمشكلة.

### 2- نظرية إخفاق السوق

يبحث الاقتصاد كعلم في تخصيص الموارد النادرة، حيث ترى النظرية النيوكلاسيكية أن السوق كفيلة بأن تضمن توجيه توزيع هذه الموارد النادرة نحو الاستخدام والتخصيص الأمثل.

على هذا الأساس طرح روبرتسون سؤالا مهما جدا سنة 1928، حيث يقول: بما أننا نعتمد على سوق تشكل فيها آليات التنسيق وتعطينا آليات التوازن، لماذا نحتاج إلى المؤسسة، ما الفائدة من وجود مؤسسات؟

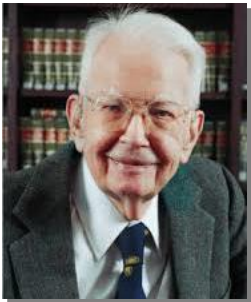
في سنة 1937 أجاب رونالد كوز عن هذا السؤال في مقال شهير جدا

عنوانه "طبيعة المؤسسة The Nature Of The Firm"، يقول كوز

في مقاله أنه إذا كانت المؤسسات موجودة فهذا راجع لإخفاق السوق، والمقصود بإخفاق السوق هو أنه عندما نلجأ إلى السوق فإن العمل بنظام الأسعار يمكن أن يكون مكلفا بسبب وجود ثلاثة أنواع من التكاليف:

أ- تكاليف المعلومة لأن المعلومة ليست مجانية.

ب- تكاليف المفاوضات الخاصة بالعقود، لأن الطرفين لديهما شروط ومصالحة، ونحن فيدخلان في مفاوضات وهذا ينجر عنه تكاليف.



ت- تكاليف إبرام العقود نفسها.

إذا فالمعاملات من خلال السوق تؤدي إلى تكاليف تسمى بتكاليف المعاملات، وهذه التكاليف تعتبر ضريبة كبيرة للنظرية النيوكلاسيكية، لأن هذه النظرية قدمت مجموعة من الفرضيات من أهمها أن المعلومة مجانية، بينما رأى كوز أن المعلومة ليست مجانية وأن التعامل مع السوق سيؤدي إلى تحمل تكاليف، وهو ما جعل العديد من الباحثين والمهتمين يقبلون على الفكرة ما جعلها تتطور إلى نظرية، ثم يتحصل كوز بسببها على جائزة نوبل سنة 1991. كوز يرى أنه إذا كانت تكاليف إنشاء المؤسسة أقل من تكاليف السوق فيفضل إنشاء مؤسسة، أما إذا كانت تكاليف المؤسسة أكبر من تكاليف السوق فيفضل الذهاب إلى السوق، تبين هذه الفكرة قضية مهمة جدا وهي أن المؤسسة تعطي بديلا للسوق.

وفقا لهذه النظرية يوجد هناك أسلوبين أمام المنشأة لتحصل على مدخلاتها وتصرف منتجاتها:

أ. أن تشتري المدخلات من السوق وأن تباع المخرجات في السوق.

ب. أن تمتلك وحدات إنتاجية تصنع مدخلاتها وتملك وحدات إنتاجية تستخدم مخرجاتها، وهذا ما يسمى بالتكامل الرأسي.

وتحاول المنشأة أن تختار بين هذين البديلين بطريقة تعظم أرباحها، فإذا كان إتمام أي عملية شراء أو بيع في السوق يكلف أكثر من إتمامها داخل المنشأة فإن هذا يحفز المنشأة على إقامة وحدات إنتاجية جديدة لإتمام هذه العملية.

وسوف تستمر المنشأة في إضافة وحدات إنتاجية جديدة سواء للأمام أو للخلف طالما أن:

تكلفة إتمام

>  $\frac{\text{العملية بالداخل}}{\text{تكلفة إتمام العملية}}$

1

بالسوق

بينما سوف تتوقف المنشأة عن الاستمرار في التكامل الرأسي عندما يتحقق الشرط التالي:

تكلفة إتمام العملية

بالداخل

تكلفة إتمام العملية

بالسوق

≤

1

**نظرية تكاليف المعاملات (الصفقات)**

(أوليفر ويليامسون Oliver Williamson)

تعتبر نظرية تكاليف المعاملات نظرية مهمة جدا لأنها شكلت منعرجا كبيرا جدا في الفكر الإداري والفكر المتعلق بنظرية المنظمات وانطلقت منها الكثير من النظريات فيما بعد.

**1- العقود غير التامة والفرضيات السلوكية**

إن مفهوم تكاليف الصفقات الذي يشكل أساس التحليل لدى "ويليامسون" يتضمن مجمل التكاليف الناتجة عن العقود التي تتعلق بانتقال الملكية بين الأفراد والمنظمات.

انطلق "أوليفر ويليامسون" من فكرة "كوز" وأعطاهما شكلا وبلورها في نظرية، حيث قام بدمج أمرين مهمين هما: وجود تكاليف المعاملات (فكرة كوز)، والرشد المقيد لسايمون الذي أخذ منه أمرين مهمين جدا هما محدودية المعلومات، وعدم التأكد بالنسبة للعقود المبرمة.

وانطلاقا من فرضية الرشد المقيد تمكن "ويليامسون" من الوصول إلى الحديث عن العقود غير التامة أو غير الكاملة التي لا يمكن أن نتحكم فيها حيث أن الفرد لا يستطيع معرفة كل ما يحيط بالمعاملة، ولا التحكم بكل ما يحيط بها، ولا إلى معرفة النتائج التي ستصدر عن هذه المعاملة، لذا فإنه يكتفي بالحل المرضي بدل الحل الأمثل كما يرى "سايمون"، وهذا يزيد من خطر المعاملات بسبب وجود الانتهازية، لأن الطرف الثاني يحاول الاستفادة من عدم توفر المعلومة لدى الطرف الآخر، وبالتالي يمكنه إخفاء بعض المعلومات أو تغييرها لخدمة مصلحته حسب ما تفترضه هذه النظرية، وتظهر الانتهازية على شكل: سوء الاختيار، الخطر الأخلاقي، التهرب، السعي لتحقيق أهداف غير رئيسية وغيرها، وهذا ما يزيد أيضا من خطر المعاملات.

إذا بما أن هناك احتمال أن يكون الطرف الثاني انتهازيا، فستكون هناك ضرورة للطرف الأول أن يراقب، وبالتالي سيتحمل تكاليف جديدة وإضافية خاصة بتكاليف رقابة العقود.

ومنه خطر المعاملات يتأتى من طبيعة العقود وعدم معرفة نتيجة هذه العقود ومن وجود الانتهازية لدى الأطراف المتعاملة، إذا الفرضية الأولى (الرشد المقيد) زائد الفرضية الثانية (الانتهازية) تسمى بالفرضيات السلوكية، وبناء على هذه الفرضيات، يرى Williamson أن العقود لن تكون تامة وبالتالي فإنه يوجد طرف يتعرض لانتهازية طرف آخر، مما يشكل حالة تضارب في المصالح بين الأطراف المتعاقدة. إذا فالمنظمة تعطينا حلا لأنها حسب "ويليامسون" تأتي لتقلص تكاليف العقود غير التامة وتقلص الانتهازية والمخاطر مقارنة بالسوق التي تحتوي على هذه الأمور.

**2- حجم وهيكلية المنظمة وفق نظرية تكاليف المعاملات**

حسب "ويليامسون" إذا كانت المنظمة قادرة على تقليص تكاليف المعاملات يمكن أن تزيد في حجمها وتكبر، ومن أجل هذا يتبع "ويليامسون" فكرتين هما:  
- أنه على المنظمة اتخاذ القرار بالصنع أو بالشراء.

- إعداد هيكلية للمنظمة وفق القرار الذي اتخذته.

إذا قررت المنظمة أن تصنع فستحتاج إلى ورشات بالتالي سيكبر حجمها وتتوسع هيكلتها، أما إذا قررت أن تشتري فلن نحتاج إلى ورشات، وبالتالي سيكون لديها حجم آخر وهيكلية أخرى حسب القرار الذي اتخذته.

يتم القرار بالصنع أو الشراء من خلال خطوتين هما تحديد نوع المعاملة ونمط إدارة هذه المعاملة، وحتى نعرف هذه الأنواع يجب أن نفهم الأبعاد التالية:

\* خصوصية الأصول: هو كل ما تعتمد عليه المنظمة للاستثمار أو تستثمر فيه، هذه الأصول لدينا منها نوعين:

- الأصول التي ليس لها خصوصية: هناك أصول يمكن أن نستعملها في مجال معين وفي مجالات أخرى، نسميها أصول لها قابلية إعادة الانتشار أي ليست لها خصوصية.

- الأصول ذات الخصوصية: أما الأصول التي لا نستطيع استخدامها إلا في مجال واحد، نسميها أصولا ذات خصوصية، ويقال عن أصل أنه ذو خصوصية (متخصص) عندما يستثمره العون الاقتصادي بحيث يخدم فقط صفة وحيدة بشكل لا يسمح باستخدامه في صفقات أخرى دون تحمل تكاليف عالية، أي لا يمكن أن يعاد استخدامه في إبرام عقود أخرى بتكلفة أقل من الاستثمار في أصول جديدة.

\* التكرار: أي عدد المرات التي يحصل فيها عمل معين، أي الحاجة إلى تكرار أنواع معينة من المعاملات التي تجرى بين عونين اقتصاديين أو أكثر.

\* عدم التأكد: ترتبط أو تتعلق حالة عدم التأكد بقدرة الأعوان على التحكم في الإنتاج أو تقديم الخدمة، مثل الحصول على متطلبات الجودة لنقل التكنولوجيا، وتنقسم حالة عدم التأكد إلى مكونين:

- حالة عدم التأكد الداخلي: والتي تشمل الطبيعة الضمنية للمهام التي تقوم بها المنظمة داخليا.

- حالة عدم التأكد الخارجي: تتعلق بحالات عدم التأكد الموجودة في البيئة الخارجية للمنظمة.

انطلاقا من الخصوصية والفرضيات السلوكية قام "ويليامسون" بتقديم مصفوفة للمعاملات كطريقة لاختيار طبيعة الصفقات، وكذلك قدم طريقة لإدارة هذه المعاملات من خلال مصفوفة العقود التي هي عبارة عن تقاطع محورين هما خصائص الاستثمار أو الأصول، والتكرار:

أ- مصفوفة المعاملات:

السلوكية	الفرضيات	خصوصية	طبيعة
الرشد المقيد	الانتهازية	الأصول	المعاملة
-	+	+	تخطيط
+	-	+	وعد
+	+	-	منافسة
+	+	+	حوكمة

- غير موجود

+ موجود

\* **معاملة التخطيط:** محاولة تحصيل أكبر قدر من الضمانات، ولا نكتفي بالرشد المقيد (محدودية المعلومات لدينا) ونعرف أن هناك احتمال لوجود الانتهازية، والأصول التي نتعامل معها هي أصول ذات خصوصية، بالتالي يجب أن نخطط معاملة وتحرر العقود بدقة حتى تشمل أكبر قدر من الاحتمالات.

\* **معاملة الوعد:** لما يكون لدينا رشد مقيد والأصول ذات خصوصية ولكن لا توجد انتهازية عند الطرف الآخر، لذا نكتفي بالثقة فالثقة لديها أهمية ومكانة، ونكتفي بوعد الطرف الآخر، لذا تسمى المعاملة بمعاملة الوعد.

\* **معاملة المنافسة:** لما يكون الرشد المقيد هو السائد، والانتهازية موجودة، وفي حالة عدم خصوصية الأصول، في هذه الحالة نذهب للسوق نقارن وتتخذ القرار، تسمى هذه المعاملة بمعاملة السوق.

\* **معاملة الحوكمة:** لما يكون الرشد المقيد هو السائد، والانتهازية موجودة، وفي حالة خصوصية الأصول فالعلاقة هنا هي علاقة حوكمة، أي أنه يجب أن نحاول التحكم في إدارة هذه المعاملة بدقة لأنها تدار حسب الظروف والأوضاع.

ب- **مصفوفة العقود:** من هذه المصفوفة يتم اختيار الهيكل المناسبة وفقا للقرار بالصنع أم بالشراء.

		خصائص الإستثمار		
		بدون خصوصية	متوسط الخصوصية	عالي الخصوصية
التكرار	ضعيف	هيكل السوق عقد كلاسيكي	هيكل ثلاثية الأطراف	
	قوي		هيكل ثنائية الأطراف	هيكل موحدة

\* **هيكل السوق:** لما تكون الأصول بدون خصوصية أو ذات خصوصية ضعيفة ودرجة التكرار متزايدة أو منخفضة، في هذه الحالة نذهب للسوق، والعقد يكون هنا عقد كلاسيكي عادي بين البائع والمشتري، إذا يكون القرار بالشراء في حالة عدم خصوصية الأصول (عقد كلاسيكي).

\* **هيكل ثلاثية:** لما تزداد الخصوصية أي عندما تكون متوسطة أو عالية والتكرار ضعيف، في هذه الحالة هناك خصوصية نحن تابعون لها، إذا يكون القرار بالشراء ولكن نتعاقد بحذر أي ندخل طرفا ثالثا بالتالي يكون لدينا عقد بثلاثة أطراف.

\* **هيكل ثنائية:** لما يكون التكرار قويا والخصوصية متوسطة في هذه الحالة ينصح ويليامسون بالذهاب إلى المناولة أي نكلف غيرنا بأن يصنع لنا، بالتالي يكون لدينا عقد بطرفين، أي هيكل ثنائية الأطراف بين المؤسسة والمناول.

\* **هيكل موحدة:** لما يكون التكرار قويا والخصوصية عالية أي أنه هناك تبعية كبيرة للأصل، هنا يجب أن نتخذ القرار بالصنع في المؤسسة أي تكون لدي هيكل موحدة مع المؤسسة، أي نلجأ إلى المؤسسة (ممارسة جميع الأنشطة والتنسيق بين الوحدات).

### 3- تقييم نظرية تكاليف الصفقات

تعد مساهمة "ويليامسون" عملاً رائداً في الفكر الإداري، وقد أصبح اليوم من غير الممكن الحديث عن المؤسسة - السوق دون الاعتماد على التحليل الذي تقدمه نظرية تكاليف الصفقات، إن "ويليامسون" يقدم تحليلاً لاقتصاد مؤسساتي جديد يأخذ المؤسسة كنظام للعقود. تعرضت نظرية تكاليف الصفقات إلى الكثير من المآخذ، ففرضية السلوك الانتهازي مثلاً كانت محل انتقاد شديد خاصة في الأشكال الجديدة للتنظيم الصناعي لاسيما التحالف بين المؤسسات، والتي لا يمكن فهمها إلا من خلال إدراج الثقة المتبادلة، وهذا ما يعاكس السلوك الانتهازي.